**تهويد القدس وطمس معالم التراث والهوية العربية**  
  
د. وليد أحمد السيد  
معماري كاتب وأكاديمي – مجموعة لونارد لدراسات بيت المقدس بلندن  
sayedw03@yahoo.co.uk  
  
**تجري الإستعدادات, فلسطينيا وعربيا, للإحتفال بالقدس كعاصمة الثقافة العربية 2009 في 21 من آذار الحالي, والتي تم انتخابها في اجتماع وزراء الثقافة العرب الذي انعقد في مسقط بسلطنة عمان عام 2006, وقد تم تأجيل انطلاقتها من 22 يناير بسبب العدوان على غزة. وفي هذه الأيام تتصاعد أيضا وتيرة تهويد مدينة القدس وتفريغها من سكانها الفلسطينيين العرب, فقد سلمت سلطات الاحتلال إخطارات لعشرات العائلات الفلسطينية في أحياء العباسية والبستان بمنطقة سلوان في القدس المحتلة، ومخيم شعفاط وغيرها, لإخلائها تمهيدا لهدمها وتشريد آلاف المقدسيين. وفي هذا السياق برزت مجموعات من المقالات والأخبار وبرامج الفضائيات المختلفة – كبرنامج لكل العرب على قناة الحوار والذي شارك كاتب هذه السطور في حلقة خاصة تناولت خطورة تهويد القدس وسياسات التفريغ الديمغرافي "لغير اليهود" عموما. وتكمن أهمية هذه البرامج في رفع الوعي العام الفردي والرسمي والمؤسسي العربي والعالمي لفضح هذه السياسات وخطورتها, ونجمل في هذه المساحة أبرز النقاط المهمة التي طرحت وما تنضوي عليه سياسات التهويد من نظرة عنصرية دينية تاريخية تتجسد بالممارسات اليومية التي نراها.  
وقد توالت مؤخرا سلسلة من الإجراءات الإستيطانية في القدس بتوسيع مستوطنات معاليه أدوميم, ومستوطنة جبل المكبر, ومستعمرة "نوف صهيون", وفي المقابل تدمير وتقليص المساحة العربية للإجهاز على ما تبقى من المناطق السكنية بدعوى تداعيها لتهجير أهلها. فقد تم هدم وتفجير عمارة أبو عيشة السكنية في بيت حنينا وعشرات المنازل في أحياء متفرقة في القدس, عدا عن المداهمات والإعتقالات وفرض الغرامات المالية ومواصلة حصار القدس, وفصل العائلات الفلسطينية وتشتيتها, وتقييد حرية لم الشمل والإنتقال والإقامة. وتتواصل عمليات حفريات لهدم مباني أثرية تاريخية في مدينة القدس في البلدة القديمة – منطقة باب المغاربة تحديدا وتحت أساسات المسجد الأقصى - و بناء كنيس يهودي ملاصق لأسوار الأقصى وتحت ساحاته. وتوج ذلك كله مزاودة سياسية قبيل الإنتخابات الإسرائيلية, لترحيل فلسطينيي 48 إلى فنزويلا على خلفية موقف الأخيرة المؤيد للحق الفلسطيني وبعد أحداث غزة الأخيرة. ويعبر المقدسيون عن الخطر الكبير المحدق بوجودهم حيث تعتبر هذه أكبر حملة اسرائيلية لهدم البيوت في القدس الشرقية وترحيل سكانها منذ احتلال المدينة في العام 1967 بذريعة هدم "البناء غير المرخص". وهذه نية مبيتة من قبل السلطات الاسرائيلية التي عمدت منذ العام 1967 الى عدم وضع خرائط هيكلية للقدس الشرقية بهدف منع تنظيم البناء فيها فيما يضطر المواطنون الفلسطينيون الى البناء من دون ترخيص بسبب التزايد السكاني خلال عشرات السنين الماضية. وقد كشف مجموعة محامون عرب يتابعون قضية تهجير أهالي سلوان عن وثيقة تفضح مخططا اسرائيليا وضعته لجنة وزارية اسرائيلية منذ العام 1977 لتحويل المناطق المحيطة بالبلدة القديمة في القدس الى حدائق عامة, وإيجاد الاساليب للسيطرة على الأحياء العربية المحيطة بالبلدة القديمة وإخلائها من سكانها "الفلسطينيين" لتحويلها الى حدائق عامة. وكشف مهندس بلدية القدس الإسرائيلي عن مخطط أعد في العام 1977 بإسم (ع.م.9 ) يهدف لتحويل المنطقة القديمة بالقدس إلى ساحات ومتنزهات بدعوى أثريتها حيث يزعم أن "الملك داود قد استحم فيها قبل 3000 عام" (!) وإعادة المنطقة إلى "عام 90 قبل الميلاد". وتتردد مزاعم البلدية بأن هذه البيوت مهددة بخطر الفيضانات من المياه التي تقع في مجراها – والتي هي مياه المجاري للمستوطنات اليهودية المجاورة (!). لكن الهدف الرئيس هو وضع اليد على ما يعتقد بأنه "مفاتيح الأنفاق" المؤدية للحرم الشريف وعين سلوان والتي تبدأ من المناطق المراد هدمها كي تسهل عمليات الحفريات تحت أساسات المسجد الأقصى سعيا وراء طمس ما تجده "دائرة الآثار الإسرائيلية" من آثار عربية وإسلامية من ناحية, وربط المستوطنات ربطا جغرافيا استراتجيا من خلال سياسات هدم الأحياء العربية, ونحو هدف استراتيجي عام هو إنشاء الهيكل المزعوم من جهة أخرى. وفي مداخلته المهمة في برنامج كل العرب أشار الدكتور حسن خاطر –رئيس هيئة أوقاف القدس- بأن سياسة تفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين قد تسبق إقامة الهيكل المزعوم, في إشارته لخطورة وتداعيات ما تقوم به سلطات الإحتلال حاليا في منطقة سلوان وغيرها.   
وقرية سلوان تحاذي سور القدس الشريف من جهته الجنوبية وحي المغاربة, وتبلغ مساحتها أكثر من 5 آلاف دونم, وكانت قبل عام 1967 من أغنى القرى الفلسطينية بأراضيها وتم قضمها وهي من أفقرها اليوم. ويزيد عدد سكانها عن 40 ألف نسمة يتفرعون عن 12 عائلة فلسطينية مقدسية. أما حي البستان المعني بمخطط الهدم فتجري فيه مياه عيون سلوان التاريخية كبركة أم الدرج وسلوان والبركة التحتا, وتبلغ مساحة المنطقة المنوي هدم بيوتها التي يزيد عمرها عن 100 عام أكثر من 46 دونم. وبمرور الزمن ونتيجة التزايد الديمغرافي ومع التضييق الإسرائيلي بعدم ترخيص مخطط هيكلي للقرية فقد حشرت العائلات السلوانية نفسها في أبنية ضيقة وتوسعت عموديا بإضافة غرفة للعائلة الممتدة الواحدة فوق أسطح البيوت, عدا عن احتضان القرية من تم تشريدهم من حي المغاربة الذي دمرته إسرائيل عام 1967. وقد صادقت الحكومة الأردنية سابقاً على المخطط الهيكلي للبستان، لكن اسرائيل الغت المخطط ، ونتيجة للضغط الدولي تعهد تيدي كوليك الذي كان رئيسا للبلدية بعد احتلال عام 1967 بإكمال المخططات الهيكلية للأحياء العربية خلال سنه او سنتين الا انه لم يفعل. وفي عام 2002 أعلنت بلدية الاحتلال مخططا هيكليا خاصا بقرية سلوان يحمل الرقم 20/20 ويشمل منطقة البستان للإعتراض عليه، الا ان البلدية سحبته على الفور متذرعة بانه كان عن طريق الخطأ (!).   
  
وضمن السياسات المنهجية التاريخية حاولت الحركة الصهيونية, ومنذ السبعينيات, إشراك معماريين ومخططين عالميين في مشروع مؤامرة دبرها "شمعون بيريز" أطلق عليه اسم"الخطة الرئيسية" لتفريغ مدينة القدس من سكانها العرب وإحلال المستوطنين. وهذا المخطط يرمي الى هدم أجزاء كبيرة من القدس القديمة. وكي تتلافى سلطات اسرائيل ضجة عالمية تثير الرأي العام العالمي أرادت توريط العالم فأقدمت على دعوة مخططي مدن عالميين بالإضافة الى معماريين مشهورين لتأليف مجلس "القدس العالمي الاستشاري" لمناقشة هذه "الخطة الرئيسية". وبالتمعن في المشروع تنبه بعض المعماريين المنصفين لما وراء المشروع, ومنهم فيلسوف تخطيط المدن العالمي "بوكمينتسر فوللر" الذي أعلن انسحابه من اللجنة وأن الهدف من هذه الإجتماعات والمؤامرات هو توريط المهندسين العالميين في إزالة المعالم الإسلامية والمسيحية من المدينه المقدسة, وأن المخطط لا علاقة له بتطوير القدس! وضمن أحدث المخططات لطمس المعالم العربية للقدس والتنقيب تحت الحرم الشريف فقد بدء في شباط 2007 وتحت رعاية "هيئة الآثار الإسرائيلية" أعمال حفريات في البلدة القديمة لمدينة القدس وتحديدا حي المغاربة التي سيطرت عليه بعد 1967. وقد اثيرت الشبهات والشكوك حول هذه الحفريات, فقرر المدير العام لمركز التراث العالمي باليونسكو إرسال بعثة آثار لباب المغاربة بالقدس وتقديم تقرير له. وقد رفعت اللجنة توصيات مهمة منها تحفظها على عدم وضوح جدول زمني أو تصور كلي للعمل مما يفتح الباب أمام أعمال غير ضرورية وغير واردة. كما ترى اللجنة أن مهمة الاعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ينبغي أن تنحصر في دعم النفق انشائيا ووقف أية أعمال أخرى كالتنقيب. وتطلب اللجنة العالمية أن يتم التنسيق واستشارة كافة الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي قرار من قبل السلطات الإسرائيلية. وتطالب اللجنة بأن تتضمن أعمال الترميم جميع المنشآت الدينية والتي تم إدراجها ضمن التراث العالمي في حي المغاربة, وأن يتم إشراك كافة المرجعيات الدينية والتنفيذية, وبخاصة الأردن لدوره كمشرف على الحرم الشريف. وتطالب اللجنة إسرائيل بأن توقف فورا أعمال التنقيب وأن تقوم بدورها ومسؤولياتها تجاه المواقع التي صنفت عالميا بالمهمة مثل البلدة القديمة للقدس وبما نص عليه قرار اللجنة المنعقدة في (Vilnius) في يوليو عام 2006. كما تطالب اللجنة حكومة إسرائيل الشروع في مناقشات ومداولات مع هيئة وقف القدس الإسلامية والأردن حسبما نصت عليه معاهدة السلام مع الأردن في 26 أكتوبر عام 1994. وأن يتم الإشراف على تطبيق القرارات بالتنسيق مع اليونسكو وخبراء في هندسة الإنشاءات مختصين في أعمال تدعيم الآثار في ممر المغاربة.   
  
وفي مقابل استمرار المخططات لتهويد المدينة وتفريغ العرب منها من جهة والإستمرار بأعمال التنقيب والحفر التي تهدد أساسات المسجد الأقصى, تتعالى صيحات المؤسسات الفلسطينية التي لا تني تدق ناقوس الخطر بما لديها من موارد "متواضعة". بيد أن هذه الصرخات ينبغي تبنيها سياسيا فلسطينيا وعربيا تجاه دفع عالمي. وتتعالى أصوات هيئة أوقاف القدس الإسلامية, وهي المسؤولة عن الحرم الشريف والبلدة القديمة للقدس, مشيرة إلى أن أعمال الحفريات الإسرائيلية هي غير شرعية حيث أنه وتحت القانون الدولي لا ينبغي القيام بأية أعمال في مدينة محتلة. كما أفادت أن المنطقة في حي المغاربة كاملة والممر المؤدي لها هي من ممتلكاتها وقد طلبت منذ العام 1967 من سلطات الإحتلال إعادة مفاتيح باب المغاربة لها دون جدوى. وتخشى هيئة الأوقاف الإسلامية أن أعمال التنقيب الإسرائيلية ستعمل على تدمير ما تبقى من حي المغاربة وتزيل أية دلالات أثرية تعود للعصور الأيوبية والمملوكية, وتطالب الأوقاف اليونسكو بالتدخل لوقف أعمال الحفريات, وأصدرت الأوقاف مذكرة في شباط 2007 تناشد جميع الأطراف المعنية القيام بدورها لحماية الآثار الإسلامية في القدس من التدمير المنهجي الإسرائيلي وذلك تحت مجموعة من الميثاقيات والقوانين الدولية وما نصت عليه وبخاصة: ميثاق (Hague) عام 1954, ووثيقة التراث العالمي عام 1972, وتفعيل نصوص معاهدة السلام مع الأردن وإسرائيل, وإعلان واشنطن الذي يعطي الأردن دورا خاصا في رعاية الحرم الشريف ومقدساته.   
  
وفي الإطار القانوني, يشير الكثير من الحقوقيين إلى كونه ورقة أساسية يمكن تفعيلها من أجل الضغط على إسرائيل وبخاصة أنها على وشك أن تحصل على عضويتها في مجموعة الشراكة الأوروبية مما يضعها تحت طائلة قوانينها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقضايا تدمير التراث. ويشير الكثير من الحقوقيين إلى أن مخطط البلدية باطل يستند لقانون القوة والاحتلال العنصري يمثل احتلال اسرائيل للأرض الفلسطينية اعتداء صارخا على الشعب الفلسطيني وسيادته على أرضه، ويمثل انتهاكا فاضحا للشرعية الدولية والقانون الدولي والعشرات من قرارات الشرعية الدولية والتي كان آخر قرر محكمة العدل الدولية في لاهاي حول الجدار. والقانون الدولي والاعراف والمواثيق تحظر على القوة المحتلة أن تقوم بأي تدمير للمتلكات العينية أو الشخصية التي تعود ملكيتها لأفراد أو جماعات. كما لا يجوز لدولة الاحتلال أن تعمل على تهجير أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وفي مقابل هذه الإنتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان, تتجلى أهمية التصدي لها مع خطورة تجاهلها وعلى العديد من المحاور التالية: فالمحامية والحقوقية السيدة غصون رحال أشارت في مداخلة مهمة لجملة من القضايا الحقوقية التي يمكن رفعها للقضاء الدولي والتي تتعلق بانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان الفلسطيني, وبخاصة أن مدينة القدس هي "محتلة" مما يفعل جملة من القوانين الدولية الحقوقية ضد سلطات الإحتلال الإسرائيلية, حسب إتفاقية جنيف الرابعة, والمادة 146 من هذه الإتفاقية التي تقضي بملاحقة المسؤولين عن اقتراف مخالفات للإتفاقية وبنودها وجرائم الحرب التي يقترفونها ضد الشعب الفلسطيني. وقد سلط برفيسور من جامعة السوربون مواد قانون عنصري جائر تبنته الكنيست والحكومة الإسرائيلية عام 1965 وهو مشتق من قانون فرنسي قديم تم تجميده والعمل به نهائيا كان يستعمل بشكل نادر وضمن ضوابط مشددة. وتكمن خطورة مواد هذا القانون الذي يحمل الرقم 212 من عام 1965 وبخاصة المادة الخامسة منه في أنها تفعل عدة مواد وبنود تتجاوز الثمانية عشر بنداً وفقره، فهي تحاكم الحجر قبل البشر، وتحاكم سراً، وغيابياً وبناءً على قرار سياسي, بمعنى أنها تطلق يد المحكمة لتحقق للحكومه ومؤسساتها ما تراه مناسباً لها ويخدم رغباتها. وقد فعلت إسرائيل هذا القانون لأول مرة بعد حرب 1967 لهدم بيوت في حارة المغاربة ومصنع عابدين للجلود وإقامة موقف لسيارات اليهود الذين تم إحلالهم في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة. كما تم هدم 15 بيتا في حي البستان في سلوان بتفعيل المادة 5 من هذا القانون.   
  
وتطرح هذه النقاط, ليس فقط على مستوى "الوجدان" والضمير والوعي الجمعي العربي, ولكن في وجه السلطات التي تمثل الفلسطينيين والمؤسسات المعنية المنبثقة عنها أولا, لتتم بلورتها ورفعها لمستوى الوعي والإهتمام السياسي العربي الإقليمي كجامعة الدول العربية ومنظماتها المعنية, لتتمخض عن مسودة وثيقة قانونية ترفع للقضاء العالمي والمؤسسات الحقوقية لوضع العالم أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية من جهة, ووضع المحتل أمام انتهاكاته الصارخة وتجاه إلزامه بواجباته كقوة محتلة من جهة أخرى, ولتوضيح ما يجري أمام الرأي العام العالمي من نواح أخرى. ومن المفارقة والعجب أن يتم فصل انتهاكات السياسة الإسرائيلية لتهويد المدينة في الوقت الذي ينخرط فيه الساسة الفلسطينيون في مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس, في الوقت الذي تجري سلطات الإحتلال مخططاتها الديموغرافية والتهويدية لطمس معالم الحضارة العربية بالمدينة المقدسة وحول الحرم الشريف (!), فأية عاصمة ستكون هي القدس للدولة الفلسطينية إن تم تفريغ سكانها العرب؟ وأية احتفالات بالمدينة المقدسة يجريها العرب كعاصمة للثقافة العربية لهذا العام والمدينة يتم تهويدها على قدم وساق؟**  
  
**وليد أحمد السيد  
لندن في 06 آذار 2009**